بسم الله الرحمن الرحيم

في الحاجة الى المعلولية بحسب الوجود في نفسه وغيره فكون الجسم مؤلفا علة لكونه ذا مؤلف بالكسر لنفسه
كان المؤلف بالفتح بوجوده في نفسه معلولا لوجود المؤلف بالكسر والم لو با لمؤلف والمؤلف ظاهر
مؤلف في جواهره وما هو الصانع لجواهر الحقيقة المؤلفة لا ماهيا في درجة المضايف لانا
موسط المضاف لا يجدي كما مر ان العلم اليقيني اه قال الشيخ في برهان الشفاء ان العلم
اليقيني لكل ما له سبب انما يكون من جهة الكل بسببه لم ما لسببيته محمولة الى موضوعه فاما
ان يكون بينا بنفسه واما ان لا يبين البتة بيانا يقينيا لوجه ما يأتي اي بالنظر والاستدلال
فظاهر وبالجملة غاية الحسية او حصول اليقين فيها بالمشاهدة لا بالاستدلال حتى يقيد انه لليقين
على المعلول او بالعكس ثم اورد على نفسه حيث قال ان قال قائل اذا رأينا صفة علمنا غريزية
ان لها صانعا ولم يمكن ان يزال عنا هذا الاعتقاد بوجه والاستدلال لما المعلول على العلة واجب
عنه ان هذا وجهين اما جزئي كقولك هذا البيت مصور وكل مصور له مصور واما كلي كما كقولك في
مثال المؤلف بالفتح والمؤلف بالكسر والقياس الاول لا يفيد به اليقين الدائم لان
هذا البيت ما يفيد غير زوال الاعتقاد الذي كان واما يفيد مع وجود اليقين الدائم
لا يزول الكلام فيه والقياس الثاني الستة لال بوجود المعلول على ان له علة ما وهو
البرهان اللمي لان كثيرا ما يكون الاوسط معلولا للاكبر وعلة لوجود الاكبر للاصغر وهذا دليل
كان خارجيا في القياس الاول ايضا لكنه اورد الجواب الاول بتحقيقا للمقام وحيا ما دامت
البشرية او الجزئيات المحسوسة معلومة بالمشاهدة والعيان من غير نظر الى اسبابها فلا
في الدعوى من التقييد باليقين الدائم والتقييد بالسبب لغير المحسوس قال معلم الحكمة اليقين
حاصله ان العلم اليقيني انما هو العقل المضاعف بمعنى التصديق بكونه وضرورة كونه
واشياء لا كونه وايما بحيث يستحيل انقلابه جهلا وذلك انما يحصل في المعلول في تعقل
علة الموجبة اذ لا ضرورة لوجوده وعدمه الا بوجودها وعدمها فما دام لم يتعقل العقل

العقل المضاعف يتعقل العلة الموجبة لا علم بوجود المعلول على الجهة الوجوبية وان علم
وجوده بالفعل لا بسبب العلة كان على جواز يا لا على الجهة الوجوبية فاذا اجل المعلول المعلوم
وجوده بالفعل لازم العلة حدا اوسط لم يتم الا العلم بوجود علة عنها جوازيا لا وجوبيا
فان اوهم ان للعلة وجوبا بالقياس الى معلوله وان لم يكن وجوبا بالغير فيقال له ثبت وجوب
بالغير بل انما كان يجب بسببه للغير مجرد اعتبار بلا اقتضاء ان يكون ما يشأ وجوب اما بنفسه او بعلة
لان تعقل المعلول حتى يتم الى الوجوب بالقياس الى الغير فرجع الغير في تقرر الجواز
الى الوجوب والمعلول لا يخرج اليه الا لاجل تعقل وجوب العلة فوا قفى وجوب العلة من تعقل
المعلول الدار وكذلك سبيل القول في احد معلولي علة واحدة بالنسبة الى الحقيقة الاخرى قال
وفي سبيل آخر ان جوهر ذوات المعلول ظل ذات علته الموجبة فاذا جرم بها عقلت العلة
الموجبة عقلا ناما واكتفت فكنه الجهة التي بها موجبة تامة يتبعث عنها في
نفس ذات المعلول ابتغاء اوليا فقد عقل المعلول لا محالة لمهيته وانيته جميعا واذا عقل المعلول
عقلا ناما فانما يستوجب ذلك لعقل العلة الموجبة بانيتها فقط فاذن ما لا سبب له انما وجوبه
في نفس الامر بنفس هويته انيته لا بالعلة فهو ما بين بنفسه او ما لا نس غريزيا به بالنظر المتمم
للعقل المضاعف لانا ان اوسطنا ما لا سبب له لم يتم اليقين وهو العقل المضاعف الذي
ران وسطنا ما هو السبب انخرق الموضع قوله هل هذا الا بهدم اكه اي يلزم ما تعقل عن
هدم قطر البرهان الآتي لانه لا يفيد اليقين على ما بينه والمقصود من البرهان هو اليقين قيل
قد صرح الشيخ بانه ان كان الاكبر للاصغر بالسبب على ذاته لكنه يفي اللزوم لان الاصغر
غير ينفي الا فتقار اليه بالنسبة اليه والاوسط كذلك الاصغر الا انه يبين اللزوم ثم الاكبر
بين الوجود للاوسط فيتعقد برهانا يقينيا ويكون ذاتيا لما فيه اصرح بانه ان
لم يكن بالحكم بسبب في الخارج يمكن ان يقام عليه برهان اني في امر آخر فذلك المحمول حلا

سقاية فيها كي تنقع ١٢

منظومة ليس في شيء من الصناعات الخمس فاحتمال الخطر فاجتنابه غير بأنه مغلطة لان المؤلف
في الراجح والمرجوح مرجوح لان شبيهة موهومة ولها الاعتبار في الاقسام كلها قوله في المسايل اه
اي المقاصد التي يقصد اثباتها بالدليل او الشبهة في تلك العلوم واما المبادي فهي التي
يتوقف عليها المسايل وهي اما تصورية وهي ما قصد ذات الموضوعات واجزاءها واعراضها الذاتية
التي هي المحمولات واما التصديقية وهي ما قصد منها اما بنفسها او غيرية فان قصد منها العلم
بالنظر سمي اصولا موضوعة وان اخذها بالتسليم او الانكار سمي مصادرات وفي عدها من الخمس
العلوم نظر اذ حاصلها راجع الى المقدمات وانما لم يعدها المصنف رحمه الله
منها وعدها من المسايل والتصور الموضوع هو من المبادي
والتصديق هو من المقدمات كما عرفت
قد فرغت من تبييض هذه النسخة الجزء الاخير
شرح السلم للقاضي المبارك سلمه الله تعالى
يوم الجمعة في رابع شهر جمادي الاخر
سنة الف ومايتين ونيف وخمسين
وقت الضحى
كم كم كم

والمتخيلات اطوع للتخييل من المصدقات فاذا قيل الخمر ياقوتية سيالة ابهجت النفس وفرحت
واذا قيل اتل مرة مهوعة اقبضت وتنفرت عنه وبزيد تنفيرها اليه اذا كان على وزن لطيف او
يقرب بصوت حسن قوله من الوهميات اه وهي ما يحكم بها الوهم في امور عقلية او حكمه في المحسوسات ليس
بكاذب كما اذا حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء وذلك لان الوهم يدرك المعاني الجزئية الغير المنتزعة
من المحسوسات فهو تابع للحس المشترك فاذا حكم على المحسوس بالصدق وعلى غيره بالكذب كما يحكم بان كهربا
متر راليه وان وراء العالم فضاء غير متناه قوله والنفس مخزونة اه لان الحس والوهم سبقا الى النفس
فهي مخزنة اليهما ويكونان مشحونة لها حتى ان احكام الوهم ربما تميز عنها عند الاوليات والاولا
وفي العقل والشرع وتكذبها احكامه يبقى الباسها بادلة واياما لم يكذبها ان يرتفع اصلا قوله في
المشتبهات اه الشبيهة بالصادقة اما صورة متكونة للصورة القرسية المنقوشة على الاوجه اما
قرس وكل قرس صهبي فهذا اصهال والاصهبة قبل وضع الطبيعة مكان الكلية في قولهم
حيوان والحيوان جنس والحق انه قرياب فساد الصورة دون المادة لان كلية الكبرى
شرط الانتاج ولا بد في السفسطة من تعرض المادة وشبهه وضع اخراجية مكان القرينية
او بالعكس كما يقع في الموجود في الذهن قايم به وكل قايم عرض فالموجود عرض او بقلب الوضع
حادث وكل حادث فله حدوث فالموجود حدوث وهذا قرياب فساد المادة قوله والمغالطة اه
اي من السفسطة المعتبر فيها الفساد من جهة المادة فقط والمعتبر في المغالطة الفساد من جهة
مادة وصورة فبعد المغالطة ان قايلها الكليم سوفسطائي وان قابل بها الجدلي فهو متابع في
فن الشغب وهو اثارة الفتنة بالباطل قال العلامة الرازي القياس سوفسطائي وهو المؤلف
من مقدمات مشتبهة بالاحكام الواجب قبولها وشاغبي هو المؤلف من مقدمات مشتبهة بالمشهورات لان
السوفسطائي في مقابلة الحكيم ومباحث الشاغبي في مقابلة الجدلي قوله والمؤلف اه
اه لانه جزء سوال مقدمة لعوان القياس المؤلف من مقدمة موهومة واخرى مظنونة